

المرفق الحادي عشر

النظام الداخلي

لا جمادات ومؤتمرات الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية
البحر الأبيض المتوسط من التلوث والبروتوكولات المتعلقة بها

الأغراض المادة ١

ينطبق هذا النظام الداخلي على أي اجتماع ومؤتمر للأطراف المتعاقدة وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة ١٨ من اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث وفي أية مادة ذات صلة من البروتوكولات المتعلقة بها .

التعريف المادة ٢

في هذا النظام :

- ١ - يقصد بـ "الاتفاقية" اتفاقية عام ١٩٢٦ لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث ؛
- ٢ - يقصد بـ "المدير التنفيذي" المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أو ممثله المسئي ؛
- ٣ - يقصد بـ "الأمانة" برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة ١٣ من الاتفاقية ؛
- ٤ - يقصد بـ "خطة عمل البحر الأبيض المتوسط" الخطة الإقليمية التي اعتمدتها الاجتماع الحكومي الدولي المعنى بحماية البحر الأبيض المتوسط الذي عقد في بوشلونه في الفترة من ٢٨ كانون الثاني / يناير إلى ٤ شباط / فبراير ١٩٢٥ ، والتي عدلتها اجتماعات حكومية دولية تالية قامت باعادة النظر في خطة العمل هذه ؛
- ٥ - يقصد بـ "وحدة التسيير" الوحدة التي عينها المدير التنفيذي في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتضطلع بمسؤولية ادارة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛
- ٦ - يقصد بـ "اجتماع" أي اجتماع عادى أو استثنائى للأطراف المتعاقدة .

مكان الاجتماعات المادة ٣

تجتمع الأطراف المتعاقدة عادة في مقر وحدة التسيير ، ما لم تقرر غير ذلك .

مواعيد الاجتماعات المادة ٤

- ١ - علا بما تنص عليه المادة ١٤ من الاتفاقية ، تعقد الأطراف المتعاقدة اجتماعات عادية مرة واحدة كل سنتين ، واجتماعات استثنائية وفقاً للشروط المنصوص عليها في تلك المادة .

- ٢ - وفقاً للمادة ١٣ من الاتفاقية ، يقوم العدیر التنفيذي بالدعوة الى عقد أي اجتماعات ومؤتمرات للأطراف المتعاقدة .
- ٣ - يحدد كل اجتماع عادى موعد افتتاح الاجتماع العادى التالي والمدة التي يستغرقها .
- ٤ - يعقد أي اجتماع استثنائي في غضون ١٥ يوماً على الأقل أو ٩٠ يوماً على الأكثر عقب التاريخ الذي تلقى فيه العدیر التنفيذي الطلب المشار إليه في المادة ١٤ من الاتفاقية أو أعتبر عنه .
- ٥ - يحدد موعد افتتاح ومدة أي مؤتمر يتقرر عقده وفقاً للمادتين ١٥ و ٦ من الاتفاقية باتفاق مشترك للأطراف المتعاقدة التي طلبت عقد المؤتمر .

الدعوات المادة ٥

- ١ - يدعو العدیر التنفيذي لا يقاد ممثلين الى الاجتماعات والمؤتمرات كل دولة مشاطئة للبحر الأبيض المتوسط دعية للاشتراك في مؤتمر عام ١٩٧٦ للمفوضين للدول الساحلية في إقليم البحر الأبيض المتوسط بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط وليس طرفاً متعاقداً .
- ٢ - للممثليين المعينين من قبل الدول المدعوة وفقاً لأحكام الفقرة ١ أن يشتركون بدون تصويت في مداولات الاجتماع أو المؤتمر .

المادة ٦

- ١ - يدعو العدیر التنفيذي ، بموافقة ضافية من ثلثي الأطراف المتعاقدة ، لا يقاد ممثلين لحضور أي اجتماع أو مؤتمر بصفة مراقبين ، أية دولة أخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أووكالاتها المتخصصة تطلب ذلك ويكون لها اهتمام مباشر بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث .
- ٢ - لهؤلاء العراقيين ، بناءً على دعوة من الرئيس وموافقة ضافية من الاجتماع أو المؤتمر ، أن يشتركون بدون تصويت في مداولات الاجتماع أو المؤتمر في مسائل تهم بصورة مباشرة الدول التي يمثلونها .

المادة ٧

- ١ - يدعو العدیر التنفيذي لا يقاد ممثلين لحضور أي اجتماع أو مؤتمر بصفة مراقبين ، الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالات المتخصصة اذا كانت مشتركة في أنشطة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط .
- ٢ - لهؤلاء العراقيين ، بناءً على دعوة من الرئيس وموافقة ضافية من الاجتماع أو المؤتمر ، أن يشتركون بدون تصويت في مداولات أي اجتماع أو مؤتمر في مسائل تتصل بأنشطة المنظمة أو الهيئة التي يمثلونها .

المادة ٨

١ - ألف - يدعو المدير التنفيذي ، بموافقة ضعفية من ثلثي الأطراف المتعاقدة ، لا يفad ممثلين لحضور أى اجتماع أو مؤتمر بصفة مراقبين ، أية منظمة حكومية دولية غير منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يكون لها اهتمام مباشر بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث •

١ - باء - يدعو المدير التنفيذي ، بموافقة ضعفية من الأطراف المتعاقدة ، لا يفad ممثلين لحضور أية جلسة علنية لأى اجتماع أو مؤتمر بصفة مراقبين ، أية منظمة دولية غير حكومية يكون لها اهتمام مباشر بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث •

٢ - لهؤلاً المراقبين ، بناءً على دعوة من الرئيس وبموافقة ضعفية من الاجتماع أو المؤتمر ، أن يشتركوا دون تصويت في مداولات الاجتماع أو المؤتمر التي تعالج مسائل تهم بصورة مباشرة المنظمات التي يمثلونها •

العنية المادة ٩

تكون الجلسات العامة ل الاجتماعات والمؤتمرات علنية ما لم يقرر الاجتماع أو المؤتمر غير ذلك .
وتكون جلسات الهيئات الفرعية ل الاجتماعات والمؤتمرات سرية ما لم يقرر الاجتماع أو المؤتمر غير ذلك .

جدول الأعمال المادة ١٠

يعد المدير التنفيذي جدول الأعمال المؤقت لكل اجتماع ومؤتمر ، بالاتفاق مع المكتب .

المادة ١١

يتضمن جدول الأعمال المؤقت لكل اجتماع عادي ما يلي :

١ - جميع البنود المذكورة في الفقرة ٢ من المادة ١٤ من الاتفاقية وفي أية مادة ذات صلة من البروتوكولات المتعلقة بها ؛

٢ - جميع البنود التي طلب في اجتماع سابق ادراجها في جدول الأعمال ؛

٣ - تقرير من المدير التنفيذي عن العمل المضطلع به أو المنجز في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط منذ آخر اجتماع عادي ، متضمنا توصيات بشأن الأنشطة التي يتعين القيام بها في فترة العامين المقبلة ؛

٤ - أى بند مقترن من أحد الأطراف المتعاقدة ؛

٥ - الميزانية المؤقتة وكذلك جميع المسائل المتعلقة بالحسابات والترتيبات المالية .

المادة ١٢

يقوم المدير التنفيذي بإرسال جدول الأعمال المؤقت مع الوثائق الأساسية لكل اجتماع عادي إلى الأطراف المتعاقدة قبل افتتاح الاجتماع بما لا يقل عن شهرين .

المادة ١٣

يقوم المدير التنفيذي ، بالاتفاق مع المكتب ، بادراج أية مسألة مناسبة لجدول الأعمال ، قد تظهر في الفترة الفاصلة بين ارسال جدول الأعمال المؤقت وافتتاح الاجتماع ، في جدول أعمال مؤقت تكميلي ينظر الاجتماع فيه مع جدول الأعمال المؤقت .

اقرار جدول الأعمال المادة ١٤

عند افتتاح اجتماع عادي ، يجوز للأطراف المتعاقدة ، لدى اقرار جدول أعمال الاجتماع ، أن تضيف أو تزدف أو تعدل بنوداً أو ترجئ النظر فيها . ولا يجوز أن تضاف إلى جدول الأعمال سوى البنود التي يعتبرها الاجتماع عاجلة وهامة .

المادة ١٥

يقتصر جدول الأعمال المؤقت لأى اجتماع استثنائي أو لأى مؤتمر وفقاً لما هو منصوص عليه في المادتين ١٥ و ١٦ من الاتفاقية ، على البنود المقترن النظر فيها في طلب عقد الاجتماع الاستثنائي أو المؤتمر . ويرسل هذا الجدول إلى الأطراف المتعاقدة في نفس وقت ارسال الدعوة إلى الاجتماع الاستثنائي أو المؤتمر .

المادة ١٦

يقدم المدير التنفيذي إلى الاجتماع تقريراً عن الآثار الإدارية والمالية المرتبطة على جميع بنود جدول الأعمال الموضوعية المعروضة على الاجتماع قبل أن ينظر فيها الاجتماع . ولا ينظر في بند كهذا إلا بعد ثمان وأربعين ساعة على الأقل من تسلم الاجتماع تقرير المدير التنفيذي عن الآثار الإدارية والمالية ، ما لم يقرر الاجتماع غير ذلك .

المادة ١٧

كل بند من بنود جدول أعمال اجتماع عادي ، لم تستوف دراسته في الاجتماع ، يدرج آلياً في جدول أعمال الاجتماع العادي التالي ، ما لم تقرر الأطراف المتعاقدة غير ذلك .

التمثيل ووثائق التفويض المادة ١٨

يعتذر كل طرف متعاقد ممثل معتمد يجوز أن يرافقه من تدعو الحاجة اليهم من ممثليين مناوين ومستشارين .

المادة ١٩

تقدّم الأطراف المتعاقدة وثائق تفوّض الممثلين وأسماء الممثلين المناوين والمستشارين إلى المدير التنفيذي قبل الجلسة الافتتاحية للجتماع الذي سيحضره الممثلون . ويقوم مكتب أى اجتماع أو مؤتمر بفحص وثائق التفوّض ويقدم تقريره إلى الاجتماع أو المؤتمر .

المادة ٢٠

- ١ - عند بداية الجلسة الأولى لكل اجتماع عادى أو مؤتمر ، ينتخب رئيس ونائبهان للرئيس ومقرر من بين ممثلي الأطراف المتعاقدة .
- ٢ - يبقى الرئيس ونائبهان الرئيس والمقرر الذين انتخبا في اجتماع عادى في مناصبهم حتى يتم انتخاب خلفاء لهم في الاجتماع العادى التالى ، ويضطلعون بمهامهم بهذه الصفة في أيّة اجتماعات استثنائية طارئة . ويجوز ، استثناءً ، أن يعاد انتخابهم لفترة تالية أخرى واحدة .
- ٣ - يشترك الرئيس ، أو نائب رئيس يتولى مهام الرئيس ، في الاجتماع أو المؤتمر بهذه الصفة ، ولا يمكّن في الوقت ذاته حقوق مثل طرف متعاقد . وفي هذه الحالة ، يجوز للطرف المتعاقد المعنى أن يسمى ممثلا آخر يكون له الحق في تمثيل الطرف المتعاقد في الاجتماع أو المؤتمر وما راسمة حق التصويت .
- ٤ - إذا استقال أحد أعضاء المكتب أو أصبح عاجزا عن مواصلة أدائه مهامه ، يحل محله للطرف المتعاقد ذاته محله خلال الفترة المتبقية من ولايته .

المادة ٢١

في الجلسة الأولى لكل اجتماع عادى ، يتولى الرئيسة رئيس الاجتماع العادى السابق ، أو في غيابه ، ممثل بلدء ، حتى ينتخب الاجتماع رئيسا له .

نيابة الرئيس المادة ٢٢

إذا تغيب الرئيس مؤقتا عن أحدى الجلسات أو عن أي جزء منها ، يقوم بتعيين أحد نائبي الرئيس ليتولى مهامه .

المكتب المادة ٢٣

يتكون مكتب الاجتماع أو المؤتمر من الرئيس ونائبي الرئيس والمقرر . ويعمل الرئيس أو ، في حالة غيابه ، أحد نائبي الرئيس بتنمية منه ، رئيسا للمكتب .

تنظيم الاجتماع المادة ٢٤

- ١ - تقوم الأطراف المتعاقدة ، أشارة سير الاجتماع أو المؤتمر ، بانشاء ما تدعو الحاجة إليه من لجان وأفرقة عمل أخرى لتصريف أعماله .
- ٢ - ما لم يتقرر غير ذلك ، ينتخب الاجتماع أو المؤتمر رئيسا لكل من هذه اللجان وأفرقة العمل . ويقر الاجتماع أو المؤتمر المسائل التي تتضمنها كل من هذه اللجان أو أفرقة العمل ، وله أن يخول المكتب ، بناء على طلب رئيس أحدى اللجان أو أحد أفرقة العمل ، صلاحية تعديل توزيع الأعمال .

المادة ٢٥

يعلم المدير التنفيذي أميناً لأى اجتماع أو مؤتمر . وله أن يفوض مهامه إلى أحد أعضاء الأمانة .

المادة ٢٦

تقوم الأمانة بتأمين الترجمة الشفوية للكلمات التي تلقى في الاجتماعات أو المؤتمرات ، وباستلام وترجمة وثائق الاجتماع أو المؤتمر ولجانه وأفراده العاملة ، ونشر وتعيم القرارات والتقاير والوثائق ذات الصلة للجتماع أو المؤتمر . وتقوم بحفظ الوثائق في محفوظات الاجتماع أو المؤتمر وتؤدي بوجه عام جميع الأعمال الأخرى التي قد يتطلبها الاجتماع أو المؤتمر .

اللغات المادة ٢٧

اللغات الرسمية لا جتماعات أو مؤتمرات الأطراف المتعاقدة هي الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية .

المادة ٢٨

- ١ - ترجم شفوية البيانات التي تلقى باحدى لغات الاجتماع أو المؤتمر إلى اللغات الرسمية الثلاث الأخرى .
- ٢ - يجوز لأى ممثل أن يتكلم بلغة غير احدى لغات الاجتماع أو المؤتمر اذا قام بتوفير الترجمة الشفوية إلى احدى هذه اللغات .

المادة ٢٩

تعد جميع وثائق عمل الاجتماع أو المؤتمر وجميع تقارير وقرارات ووصيات ومقررات الاجتماعات أو المؤتمرات باحدى اللغات الرسمية وتترجم إلى اللغات الرسمية الثلاث الأخرى .

تصريف الأعمال المادة ٣٠

يشكل ظلاً الأطراف المتعاقدة نصباً قانونياً .

المادة ٣١

يقوم الرئيس ، بالإضافة إلى ممارسة السلطات المخولة له في موضع أخرى من هذا النظام ، بإعلان افتتاح وختام الاجتماع أو المؤتمر . ويدير المناقشات ، وي Kendall مواعظة أحكام هذا النظام ، ويعطي الحق في الكلام ، ويطرح المسائل للتصويت ، ويعلن المقررات الناتجة عن التصويت .

النقطة النظامية المادة ٣٢

مع مراعاة أحكام المادة ٤٦ ، لا يمثل أن يشير نقطة نظامية في أي وقت . وبيت الرئيس فورا في هذه النقطة النظامية وفقاً لأحكام هذا النظام . ولا يمثل أن يطعن في قرار الرئيس ، فيطرح الطعن للتصويت فورا ، وبهذا قرار الرئيس قائما ما لم تبطله أغلبية الأطراف المتعاقدة الحاضرة المصوته . ولا يجوز للممثل الذي يشير نقطة نظامية أن يتكلم في مضمون المسألة في النقاشة .

المادة ٣٣

تقديم الأطراف المتعاقدة الاقتراحات والتعديلات كتابة في المادة ، وتسليمها إلى الأمانة التي تقوم بطبعها على الوفود . وكقاعدة عامة ، لا يناقش أي اقتراح أو يطرح للتصويت في أية جلسة ما لم تكن نسخ منه قد عمت على الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ل يوم انعقاد الجلسة . إلا أن للرئيس أن يأذن بمناقشة وبحث التعديلات أو المقترحات الا جرائية حتى لو لم تكن هذه التعديلات والمقترنات قد عمت ، أو لم تكن قد عمت إلا في اليوم ذاته .

المادة ٣٤

مع مراعاة أحكام المادة ٣٢ ، تعطى المقترنات التالية أسبقية على جميع الاقتراحات أو المقترنات الأخرى المطروحة أمام الاجتماع ، وذلك حسب الترتيب المعين أدناه :

- ١ - تعليق الجلسة ؛
- ٢ - رفع الجلسة ؛
- ٣ - تأجيل المناقشة حول المسألة قيد البحث ؛ و
- ٤ - اقتضاب المناقشة حول المسألة قيد البحث .

ولا يسمح بالكلام حول مقترن يتعلق بأحدى المسائل المشتملة بالفقرات الفرعية ١ إلى ٤ أعلاه إلا لمقدمه ، بالإضافة إلى متى يؤيده واثنين يعارضنه ، ثم يطرح المقترن فورا للتصويت .

المادة ٣٥

إذا قدم اقتراحاً أو أكثر في مسألة واحدة ، يصوت الاجتماع أو المؤتمر على الاقتراحات حسب ترتيب تقديمها ، ما لم يقرر غير ذلك .

المادة ٣٦

لا يمثل أن يطلب إجراء تصويت مستقل على أجزاء من اقتراح أو من تعديل . فإذا أشير اعتراض على طلب التجزئة ، يأذن الرئيس بالكلام لمعظمهين اثنين ، أحد هما في تأييد المقترن والآخر في معارضته ، ثم يطرح المقترن فورا للتصويت .

المادة ٣٧

إذا اعتمد المقترن المشار إليه في المادة ٣٥ ، فإن أجزاء الاقتراح أو التعديل التي أقرت تطرح عدء للتصويت عليها مجتمعة ، فإذا رفضت جميع أجزاء منطق الاقتراح أو التعديل ، يعتبر هذا الاقتراح أو التعديل مرفوضاً بكماله .

المادة ٣٨

يعتبر المقترن تعديلاً لاقتراح ما إذا اقتصر على مجرد الإضافة إليه أو الحذف منه أو تقيح أجزاء منه . ويطرح التعديل للتصويت قبل طرح الاقتراح الذي يتناوله للتصويت ، فإذا اعتمد التعديل يطرح الاقتراح بصيغته المعدلة للتصويت .

المادة ٣٩

إذا اقترح تعديلان أو أكثر على اقتراح ما ، فإن الاجتماع أو المؤتمر يصوت أولاً على التعديل الأبعد من حيث المضمون عن الاقتراح الأصلي ، ثم على التعديل الأقل منه بعده ، وهكذا دواليك حتى تطرح جميع التعديلان للتصويت . ويحدد الرئيس ترتيب التصويت على التعديلان بموجب هذه المادة .

المادة ٤٠

لمقدم أي اقتراح أو مقترن أن يسحبه في أي وقت قبل بدء التصويت عليه ، شريطة ألا يكون المقترن قد أصبح محل تعديل . ولأى طرف متعاقد آخر أن يعيد تقديم اقتراح أو مقترن مسحوب .

المادة ٤١

متى اعتمد اقتراح أو رفض ، لا يجوز أن يعاد النظر فيه في الدورة ذاتها ، ما لم يقتصر الاجتماع أو المؤتمر ، بأغلبية ثلثي الأطراف المتعاقدة الحاضرة المصوته ، إعادة النظر فيه . ولا يسمح بالكلام في مقترن باعادة النظر الا لمقدمه ولمتكلم آخر مؤيد له ، ثم يطرح المقترن فوراً للتصويت .

المادة ٤٢ التصويت

- ١ - مع موافاة أحكام المادة ١٩ من الاتفاقية ، يكون لكل طرف متعاقد صوت واحد .
- ٢ - ألف - لا يحق لطرف متعاقد التصويت إذا كانت عليه متأخرات في دفع اشتراكه مضم علىها أكثر من أربعة وعشرين شهراً . إلا أن الاجتماع أن يسمح لهذا الطرف المتعاقد بالاشتراك في التصويت إذا تبين له أن التأخير في الدفع ناشئ عن ظروف خارجة عن إرادته .
- ٣ - باه - دون الالحاد بأحكام الفقرة الفرعية ألف أعلاه ، تطبق المادة ١٩ من الاتفاقية على الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها .

المادة ٤٣

- ١ - تتخذ المقررات الموضوعية والتوصيات والقرارات بأغلبية ثلثي الأطراف المتعاقدة الحاضرة المصوته ، ما لم تنص الاتفاقية أو البروتوكولات أو الأحكام العالية على غير ذلك .
- ٢ - في هذا النظام ، يقصد بعبارة "الأطراف المتعاقدة الحاضرة المصوته" الأطراف المتعاقدة الحاضرة في الجلسة التي يتم فيها التصويت ، والتي تدللي بأصواتها ايجاباً أو سلباً أو تمنع عن التصويت .

المادة ٤٤

- ١ - تتخذ المقررات الاجرائية بالأغلبية البسيطة .
- ٢ - كل خلاف في الرأي حول معرفة ما اذا كانت المسألة ذات طبيعة اجرائية أم موضوعية يبيت فيه أيضاً بالأغلبية البسيطة .
- ٣ - اذا انقسمت الأصوات بالتساوي يجرى التصويت مرة ثانية . فإذا انقسمت الأصوات بالتساوي مرة أخرى ، يعتبر الاقتراح مرفوضاً .

المادة ٤٥

يكون التصويت عادة برفع الأيدي . ولكن ، لأي طرف متعاقد أن يطلب التصويت بناءً على الأسماء الذي يجري حسب الترتيب الهجائي الفرنسي لأسماء الأطراف المتعاقدة ، ابتداءً بالطرف المتعاقد الذي يسحب الرئيس اسمه بالقرعة . ولأي طرف متعاقد أيضاً أن يطلب التصويت باقتراح سري .

المادة ٤٦

يسجل في وثائق الاجتماع أو المؤتمر ذات الصلة صوت كل طرف متعاقد اشتراك في تصويت بناءً على الأسماء .

المادة ٤٧

بعد أن يعلن الرئيس بدء عملية التصويت لا يجوز لأى ممثل أن يقطع التصويت إلا لإشارة نقطة نظامية تتصل بطريقة اجراء التصويت الفعلية . وللرئيس أن يأذن للأطراف المتعاقدة بتعليق أصواتها ، أما قبل التصويت أو بعده . وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يسمح به لمثل هذه التعليقات . ولا يجوز للرئيس أن يأذن لمقدم اقتراح أو تعديل بأن يحل تصويته على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه .

التسجيلات الصوتية للاجتماع المادة ٤٨

تحتفظ الأمانة بالتسجيلات الصوتية للاجتماع أو المؤتمر ، وللجانه وأفراده العامة ،
الاقتضاء ، وفقاً للاجراء المعمول به في الأمم المتحدة .

الاجماعات المخصصة المادة ٤٩

١ - للأطراف المتعاقدة أن توصي العدیر التنفيذي، آخذة في الاعتبار الواجب الآثار المالية ، بالدعوة الى عقد اجتماعات مخصصة أما لمعظمي الأطراف المتعاقدة والدول المشار اليها في المادة ٥ من هذا النظام أو لخبراء حكوميين ، من أجل دراسة مشكلات لا يمكن ، بسبب طابعها المتخصص ، مناقشتها على نحو مثمر أثناً الجلسات العادية .

٢ - تقر الأطراف المتعاقدة صلاحيات هذه الاجماعات المخصصة والمسائل التي ينبغي مناقشتها .

٣ - يقوم كل اجتماع مخصص بانتخاب أعضاء مكتبه ، ما لم يتقرر غير ذلك .

٤ - ينطبق هذا النظام الداخلي ، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال ، على الهيئات الفرعية والاجماعات المخصصة .

تعديلات النظام الداخلي المادة ٥٠

يجوز تعديل هذا النظام الداخلي بمقرر من الاجتماع أو المؤتمر يتخذ بأغلبية ثلثي الأطراف المتعاقدة الحاضرة المصوّتة .

الكلمة العليا للاتفاقية المادة ٥١

اذا حدث أي تنازع بين أي حكم من أحكام هذا النظام وأي حكم من أحكام الاتفاقية ، تكون الغلبة للاتفاقية .
